

«الكويز».. متهم أم بريء؟ [٣]

فرص عمل جديدة بعد تطبيق «الكويز»

رؤوس الأموال الإسرائيلية في المشروعات الصناعية القائمة في المناطق المؤهلة، كما لا يشترط استخدام عمالة إسرائيلية مشيراً إلى حرص الحكومة الكامل بالتنسيق مع رجال الأعمال والمنتجين على استخدام العمالة المصرية في المقام الأول لأن لدينا منها عمالة مدربة وتمتلك خبرات كبيرة خاصة في قطاع المنسوجات، ولدينا مميزات تنافسية في هذا المجال تفوق الدول المجاورة، كما أننا لسنا بحاجة إلى العمالة الآسيوية مثلما حدث في الأردن لأن الأخيرة تستورد عمالة ونحن نصدر عمالة.

قلت: ولماذا رفضت مصر توقيع هذا الاتفاق منذ منتصف التسعينيات ووافقت على التوقيع في هذا التوقيت بالذات؟

أجاب: فعلاً هذا الاتفاق كان مفروضاً علينا منذ النصف الثاني من التسعينيات إلا أن نظام الحصص كان يغيثنا عن التوقيع عليه، ومع إلغاء نظام الحصص بعد دخول الجات حيز التطبيق في الأول من يناير المقبل كان لابد من التوقيع وإلا كانت هناك مخاطر حقيقية على الصناعة المصرية وعلى الأخص صناعة النسيج التي يقدر حجم الأصول بها حوالي ١٥ مليار جنيه، ويعمل بها أكثر من مليون عامل، فالاتفاق هو البديل أمام الصادرات المصرية للنفوذ إلى السوق الأمريكية بدون جمارك، ومن يريد الاستفادة منه فأهلاً وسهلاً، ومن لا يرغب فأمامه البدائل الأخرى المتاحة لكل المصدرين في السوق الأوروبية أو العربية أو دول الكوميسا أو حتى الأسواق الأمريكية.

وأضاف: «الكويز» فرصة يجب اغتنامها لتحقيق مانصبو إليه من زيادة معدلات النمو وزيادة فرص العمل، من خلال زيادة معدلات التصدير وزيادة القدرة التنافسية للصناعة المصرية للوصول بها إلى العالمية.

تاهيل الصناعة
سألته: إذا كانت «الكويز» قد أعطت ميزة نسبية للصناعات المصرية فهل هناك خطوات محددة من جانب وزارة الصناعة للنهوض بالصناعة الوطنية بحيث تكون

قادرة على المنافسة وحدها وبدون مساندة من أحد؟

تساؤلات وعلامات استفهام كثيرة ومتعددة لاتزال عالقة في أذهان الرأي العام بشأن «الكويز» وهل هو طوق نجاة للصناعة المصرية أم أنه عكس ذلك؟! وكيف يمكن استثمار مميزات «الكويز» لحل المشاكل المتراكمة في إطار إعادة تأهيل شاملة للصناعة الوطنية لتصبح بحق قادرة على اقتحام الأسواق العالمية سواء أكانت أسواق أمريكية أو غيرها.. بمميزات تفضيلية أم بدونها؟!

كل هذه التساؤلات وغيرها وضعناها أمام المهندس رشيد محمد رشيد وزير التجارة الخارجية والصناعة المسئول عن النهوض بالصناعة المصرية وحل مشاكلها وسط أجواء منافسة شرسة في الأسواق العالمية أو حتى المحلية بعد أن دخلت «الجات» إلى حيز التطبيق وانخفضت الرسوم الجمركية إلى أدنى مستوياتها ولم تعد «الحماية» لغة صالحة في العصر الحالي وأصبحت اللغة البديلة هي القدرة على المنافسة في حلبة مصارعة مكشوفة للجميع بعيداً عن الشعارات الجوفاء.

ورداً على الضجة التي يفتعلها البعض حول «الكويز» بدأ المهندس رشيد محمد رشيد حواراً قائلاً: هذه ضجة مفتعلة جملة وتفصيلاً فالكويز بروتوكول يضمن للمنتجات المصرية ميزة تفضيلية عاجلة في السوق الأمريكية دون تقديم أي مقابل من الجانب المصري للجانب الأمريكي مما يحقق لنا تفادى التأثيرات السلبية الناجمة عن إلغاء نظام الحصص في تجارة المنسوجات والملابس اعتباراً من بداية العام المقبل.

هذا هو البروتوكول ولاتوجد به بنود سرية فهو اتفاق تجاري بحت لا يمكن تضمينه بنوداً سرية لأن الاتفاقات التجارية لاتسمح طبيعتها بذلك وكل ما جاء في الاتفاق ستنتم ترجمته إلى ممارسات تجارية بمجرد بدء التطبيق بكل شفافية ووضوح.

سألته: هل يتضمن الاتفاق اشتراطات معينة مثل مشاركة رؤوس الأموال الإسرائيلية في المشروعات الصناعية أو استخدام عمالة من هناك بما يؤثر على العمالة المصرية؟!

أجاب المهندس رشيد محمد رشيد: لقد وقعنا الاتفاق حرصاً على مصالح العمالة المصرية وفتح فرص عمل حقيقية أمام الآلاف منهم قريباً، وليست هناك اشتراطات من هذا النوع فلا يشترط مشاركة



رشيد محمد رشيد

المهندس رشيد محمد رشيد وزير التجارة الخارجية والصناعة

تدريب العمالة والحصول على التمويل المناسب من الجهاز المصرفي وتخفيض تكلفة الانتاج وإزالة الاعباء المالية، وإن شاء الله سنبدأ العام المقبل تنفيذ هذه الآليات.

ولايتوقف هذا الأمر على صناعة النسيج فقط لكنه يمتد إلى مختلف القطاعات الصناعية الأخرى.

● **وماذا عن المتعثرين في قطاع الصناعة وحل مشاكلهم؟**

أجاب: بدأنا فعلا بالتنسيق مع البنك المركزي وبقية الجهاز المصرفي في التوصل إلى حلول عملية للتعثر في القطاع الصناعي تهدف في جملتها إلى إعادة تشغيل أكبر قدر من الطاقات الصناعية المتعطلة سواء في المدن الصناعية الكبرى أو المحافظات الأخرى، وعلى جانب آخر للتوصل إلى أساليب سهلة وميسرة وملائمة لتمكين القطاع الصناعي من الحصول على التمويل اللازم والمناسب من الجهاز المصرفي. بعد ذلك وحينما تتحقق خطط النهوض بالصناعة

اجرى الحوار:

عبد المحسن سلامة

أجاب المهندس رشيد محمد رشيد: كل مانقوم به من عقد اتفاقات ثنائية أو اتفاقات دولية متعددة الأطراف يأتي لصالح

اتاحة فرص أوسع للتصدير.

ولكن إذا لم يكن لدينا مانصدره وبالمواصفات والأسعار المناسبة فلن نستفيد أبدا من مثل هذه الاتفاقيات سواء مع الدول العربية أو الأجنبية ونحن ندرك هذا تماما ولذا فإن قضيتنا الأساسية والمحورية التي نتبناها في وزارة التجارة الخارجية والصناعة هي زيادة القدرة التنافسية للصناعة

المصرية للوصول بها إلى مستوى العالمية وترتكز خطتنا في هذا المجال على عدة آليات تشمل تطوير وتحديث المواصفات القياسية المصرية لتتواءم مع التطورات العالمية بما يتيح للصناعة المصرية القدرة على الانتاج بجودة عالمية.

وقد خطونا خطوات جادة في هذا المجال إلا أننا نحتاج إلى تطوير منظومة المواصفات القياسية والجودة، مشيرا إلى أن آليات النهوض بالصناعة المصرية تشمل توفير وتسهيل الحصول على التمويل اللازم والمناسب لقطاع الصناعة لنتمكن من استخدام أحدث التكنولوجيا والمعدات والآلات، هذا بالإضافة إلى تشجيع ودعم الابتكار والتصميم الصناعي باعتبار انه يمثل القيمة المضافة الحقيقية

للصناعة على مستوى العالم حاليا.

ونؤكد دائما أن قضية الصناعة المصرية الملحة هي التحديث والتطوير الشامل لتضع الانتاج الصناعي المصرى على طريق العالمية ولنكون قادرين على المنافسة دون الحاجة إلى البحث عن مميزات تفضيلية، ولكن للأمانة لابد أن نعترف أن ذلك ليس سهلا وإن لم يكن مستحيلا فلدينا فعلا رؤية واضحة لتحقيق هذا الهدف ترتكز على آليات محددة، كما أننا انتهينا من إعداد أوراق العمل الخاصة بالسياسات الصناعية القطاعية للنهوض بها وحل مشكلاتها حلا جذريا وتحديد دور الحكومة ويأتى على رأس هذه القطاعات الصناعية صناعة المنسوجات والملابس وهي من أعرق الصناعات المصرية ولم نكتف بوضع رؤية إصلاح وتطوير العمليات الصناعية لقطاع المنسوجات والملابس وحل المشكلات التمويلية بها، بل وضعنا حلولا شاملة لكل مايتعلق بهذه الصناعة ابتداء من القطاع الزراعى وتجارة القطن والتي تمثل عناصر أساسية لصناعة المنسوجات والملابس، كذلك عمليات

وزيادة قدرتها التنافسية وفقا للمعايير العالمية فإننا في هذه الحالة لن نكون مضطرين للبحث عن مزايا تفضيلية للنفاذ إلى الأسواق لأننا سنستطيع المنافسة دون تلك المزايا.

معايير الاختيار

سألته: هل هناك معايير محددة لاختيار المناطق الصناعية السبع التي تم اختيارها، ولماذا هذه المناطق دون غيرها؟!

أجاب: هناك ٣ معايير تم اختيار المناطق الصناعية المؤهلة أهمها حجم الصادرات الفعلية للسوق الأمريكية عام ٢٠٠٣، وإمكانات التوسع في التصدير مستقبليا، بالإضافة إلى عدد العمال في كل منطقة صناعية، وعلى ضوء هذه المعايير تم اختيار ٣ مناطق جغرافية كبرى هي القاهرة الكبرى والاسكندرية والقناة، وفي تلك المناطق تم اختيار العاشر من رمضان، ١٥ مايو، شبرا الخيمة، مدينة نصر، جنوب الجيزة، الاسكندرية، برج العرب، العامرية، بورسعيد.

وبالنسبة للمناطق المتضررة التي لم يتم ضمها فإن الشهور القادمة سوف تشهد بدء التفاوض حول زيادة المناطق الصناعية المؤهلة، وسوف تقوم الحكومة بمساندة هذه المصانع بحيث تصبح صادراتها في نفس الموقف التنافسي للمصانع الموجودة داخل المناطق المؤهلة.

البروتوكول لا يشترط مشاركة رؤوس الأموال الإسرائيلية أو استخدام عمالتها

«الكوين» خطوة مرحلية في إطار خطة شاملة للنهوض بالصناعة المصرية

آليات محددة لحل مشاكل صناعة النسيج وإيجاد مخرج للمتعثرين

٣ معايير وضعتها الحكومة لاختيار

المناطق الصناعية المؤهلة